مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي
اسم الكاتب: د. طرفة شريقي، رافد محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4128
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 01:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي

الدكتور طرفة شريقي *
رافد محمد **

(تاريخ الإيداع 9 / 10 / 2008. قُبِل للنشر في 2008/12/15)

□ الملخّص □

يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية في العالم، و يواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى ويسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها.

تهدف دراستنا إلى استعراض هذا الدور الهام للتأمين في النشاط الاقتصادي، وموقع هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لبعض دول العالم.

نصل من خلال هذه الدراسة إلى تحديد بعض الأوجه التي يؤثر من خلالها التأمين في النشاط الاقتصادي خاصة في الصناعة والزراعة، إضافة إلى إيضاح موقع قطاع التأمين في اقتصاد بعض دول العالم وارتباط تطور هذا القطاع بالتطور الاقتصادي العام في تلك الدول، محاولين بذلك الوصول إلى توصيات موضوعية قابلة للتطبيق العملي، تسهم بتنمية وتطوير هذا القطاع في سورية.

الكلمات المفتاحية: التأمين– التنمية– الاستثمارات– فرص العمل.

* مدرس متفرغ – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد . جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد والتخطيط– كلية الاقتصاد . جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4)2008
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (30) No. (4) 2008

Role of Insurance Sector in The Economic Activity

Dr. Tarafa Shraiki [*]
Rafed Mohammad[**]

(Received 9 / 10 / 2008. Accepted 15/12/2008)

□ ABSTRACT □

The insurance sector is considered one of the most important pillars of world financial services. It accompanies, supports and helps in stabilizing other economic activities. This study tries to illustrate the important role of insurance in the economic activity, and its position in national economies around the world. In this study we try to define some aspects in insurance, which affect the economic activity, especially in industry and agriculture sectors, in addition to the illustration of the insurance position in the economic of some countries, and the involvement of this sector's development with the general economic evolution in these countries, trying to reach applicable objective recommendation that contributes in the development of this sector in Syria.

Key words: Insurance, Development, Investment, Job Opportunities.

[*]**Assistant professor, Economics and Planning Department, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
[**]**postgraduate student, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

نظراً للأهمية البالغة والدور الهام لقطاع التأمين في التنمية، وحداثة سوق التأمين الوطنية الحرة، إضافة إلى قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، فقد حاولنا الخوض في هذا المجال علنا نستطيع تقديم دراسة تستفيد من تجارب الدول الأخرى و تراعي الظروف الخاصة لسورية، ونصل بها إلى مقترحات تؤدي بالنتيجة إلى زيادة المساهمة الايجابية لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي والتي لا تزيد حالياً عن 1%.

فالتأمين (باستثماراته وممارسته الفنية) يشكل عنصر قوة للاقتصاد الوطني، إذا ما تم الاستفادة منه بالشكل المناسب الذي يسهم في استقرار هذا الاقتصاد ونموه.

لقد بدأت سورية بالتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي منذ بداية الألفية الثالثة، وقد برز، خلال السنوات الماضية، التوجه إلى إنهاء احتكار الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية.

وأبرز ما يعبر عن هذا التوجه التسهيلات الواسعة للاستثمارات العربية والأجنبية في سورية، وتحرير قطاع المصارف والتأمين، حيث تجاوز عدد المصارف الخاصة ثمانية مصارف، وبلغ عدد شركات التأمين الخاصة ثمانية شركات بنهاية عام 2006، ووصلت إلى إحدى عشرة شركة منتصف العام 2008.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بما يلي:

1- ضعف الدور الذي يقوم به قطاع التأمين السوري في الاقتصاد الوطني، والذي تعبر عنه الفجوة الكبيرة القائمة بين التأمين في سورية وبقية دول العالم.

2- عدم تمكن قطاع التأمين الحديث في سورية من تحقيق الأهداف المرجوة منه في التنمية الاقتصادية نتيجة لعدم إدراك الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي.

3- عدم إدراك الرابط الكبير والتأثير المتبادل بين تطور التأمين من جهة، وتطور الاقتصاد بشكل عام من جهة أخرى.

أهمية البحث وأهدافه:

تظهر أهمية هذا البحث من خلال تعرضه لنشاط اقتصادي هام ومؤثر في التنمية الشاملة من جهة أولى، ومن دراسته لسوق تأمينية حديثة العهد، من جهة ثانية.

كما أن سوق التأمين الحديثة في سورية تنشأ في مجتمع يتصف بندرة الخبرات التأمينية، وضعف الثقافة الشعبية في هذا المجال، مما يخلق صعوبات كبيرة أمام الاستفادة من المزايا الإيجابية لهذا القطاع.

لذلك فإن بحثنا يهدف إلى:

1- إيضاح الدور الكبير لقطاع التأمين في الاقتصاد الوطني لبعض دول العالم، بما يظهر الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني لسورية.

2- دراسة وعرض الفرص المتاحة لقطاع التأمين في سبيل وصوله إلى موقع متقدم في الاقتصاد الوطني لأية دولة، من خلال دراسة دوره وأهميته في بعض مجالات الاقتصاد.

3- الوصول إلى مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني لسورية.

فرضيات البحث:

1- يقدم القطاع التأميني خدمات تأمينية وتمويلية للقطاع الصناعي لا ترقَ إلى مستوى رفع الكفاءة الاقتصادية لهذا القطاع.

2- لا حاجة للتأمين في بعض أوجه النشاط الاقتصادي، كالزراعة.

3- لا تمتد آثار التأمين لتشمل الجوانب الاجتماعية في الاقتصاد.

4- ليس للتطور الاقتصادي العام ذلك الأثر الكبير على تطور قطاع التأمين.

منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا هذا على الاستعراض التاريخي لبعض الظواهر التأمينية والاقتصادية، وبشكل خاص أثناء عرضنا للمحة تاريخية عن التأمين في سورية.

كذلك اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف بعض الظواهر التأمينية وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

الدراسات السابقة:

التأمين في سورية بين الواقع وآفاق المستقبل، المركز الاقتصادي السوري، دمشق، تشرين الثاني 2007:

تتعرض هذه الدراسة للواقع التأميني في سورية، خاصة في العام 2006، من حيث تأسيس شركات التأمين الخاصة ورؤوس أموالها وتوزع أقساط التامين فيما بينها، إضافة إلى استعراض موجز لبعض التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في سورية.

ولم تتطرق هذه الدراسة نهائياً إلى موضوع علاقة قطاع التأمين بغيره من أوجه النشاط الاقتصادي، وهو أهم ما سيتطرق إليه بحثنا هذا، إضافة إلى دراسة الارتباط فيما بين تطور التأمين والتطور الاقتصادي العام.

النتائج والمناقشة:

أولاً: لمحة تاريخية عن التأمين في سورية:

لم يعرف نظام التأمين في الدول النامية وخاصة دول المشرق العربي إلا بعد القرن التاسع عشر الميلادي عندما بدأ الاتصال التجاري بين دول المشرق والمغرب، لذا كان التأمين البحري على البضائع الحكومية من البلاد الأوروبية هو أول أنواع التأمين التي عرفتها بلادنا العربية، في حين كان ظهور التأمين في أوروبا منذ القرن السادس عشر وفي القرن السابع عشر ظهر تأمين الحريق الذي شكل النشاط الرئيسي لشركات التأمين الأوروبية [1].

أما في سورية فإن تأخر ظهور التأمين يرجع إلى الطابع الزراعي الذي صبغ الاقتصاد السوري نتيجة لفترات الاستعمار والاستغلال التي تعرضت لها البلاد، وقد مر التأمين في سورية بعدة مراحل:

المرحلة الأولى: دخل فيها التأمين سورية عن طريق وكالات الشركات الأجنبية، وقامت تلك الوكالات بأعمال التأمين خلال فترة الانتداب الفرنسي، ليتم بعد ذلك تأسيس مؤسسة الضمان السورية عام 1952.

المرحلة الثانية: بداية عهد الوحدة، حيث تم إعداد قانون هيئات التأمين الصادر بالقانون رقم /195/ لعام /1959/، والذي حصر التأمين في الشركات التي تكون مملوكة بكاملها لمساهمين يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة، ونظم المرسوم التشريعي هيئات التأمين وتعرض للوكلاء والمندوبين والسماسرة وخبراء الكشف وتقدير الأضرار واتحادات هيئات التأمين والتزاماتها وكيفية تنظيم سجلاتها وتحويل وثائقها[2].

المرحلة الثالثة: بدأت عام 1961 بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة الذي أممت بموجبه جميع البنوك وشركات التأمين العاملة في إقليمي الجمهورية (مصر – سورية)، وآلت ملكيتها للدولة وبموجب ذلك أعطيت شركة الضمان حق ممارسة جميع أنواع التأمين حصراً ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية.

وعند صدور هذا القرار كانت هناك حوالي (77) شركة أجنبية وعربية تعمل في قطاع التأمين السوري، ومن جنسيات مختلفة؛ أميركية، وهندية، وبلجيكية، وفرنسية، وألمانية، وهولندية، وسويدية، ومصرية وغيرها، وكانت مراكزها الرئيسة خارج سورية وتمارس أعمال التأمين محلياً بواسطة وكلاء يعملون لحسابها، وقد أخذت هذه الشركات بعد التأميم بسحب كفالاتها المودعة ضماناً لأعمالها، وبلغ عدد الشركات التي سحبت كفالاتها ورقن قيدها من سجل شركات التأمين حوالي /46/ شركة حتى عام /1970/، أما بقية الشركات فبعضها بقي مستمراً في خدمة بوالص التأمين على الحياة الصادرة قبل تاريخ التأميم، واتفقت شركات أخرى مع شركة الضمان السورية على تحويل محفظة أعمالها إليها[3].

ولابد من الإشارة إلى أنه بموجب المرسوم رقم /1650/ تاريخ 1977/8/4 تمت تسمية المؤسسة العامة السورية للتأمين، بدلاً عن شركة الضمان السورية، مركزها الرئيسي مدينة دمشق، وبعد ذلك أصبحت (إدارتها العامة) في مدينة حمص بموجب المرسوم /155/ تاريخ 2002/5/19 وترتبط بوزير المالية.

المرحلة الرابعة: صدور المرسوم التشريعي رقم /68/ لعام /2004/ القاضي بإحداث هيئة الإشراف على التأمين تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، ويكون مقر الهيئة مدينة دمشق، وبذلك نقلت مسؤولية الإشراف على شركات التأمين من المجلس الأعلى للتأمين إلى هيئة الإشراف على التأمين والتي يرأس مجلس إدارتها وزير المالية.

أما **المرحلة الأخيرة:** فتتمثل بصدور المرسوم التشريعي /43/ لعام 2005، الذي تم بموجبه تنظيم سوق التأمين في الجمهورية العربية السورية، وقد سمح هذا المرسوم بإنشاء شركات تأمين وإعادة تأمين مساهمة سورية خاصة للعمل في الجمهورية العربية السورية.

ثانياً: الاستثمارات في قطاع التأمين ودورها في جذب رؤوس الأموال:

لقد كان للمرسوم التشريعي /43/ لعام 2005، الناظم لسوق التأمين الحديثة، الأثر الكبير في جذب المزيد من رؤوس الأموال إلى سورية وكذلك استعادة جزء من رؤوس الأموال المهاجرة، خاصة وأن الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين في سورية يعتبر حد مرتفع نسبياً، الأمر الذي حقق أرقاماً مرتفعة في هذه الاستثمارات وما أن فتح باب القبول لطلبات التأسيس حتى تقدمت طلبات لتأسيس ثمانية شركات تأمين تجارية وواحدة للتأمين التكافلي، خلال عام 2005 فقط.

وقد بلغ إجمالي رأس مال الشركات المرخصة من قبل مجلس الوزراء حتى تاريخ 2008/7/31 (15,350) مليون ليرة سورية، زادت المساهمات الأجنبية فيه عن 50% [4] الأمر الذي يشير إلى ضعف مساهمة السوريين في هذه الشركات، وهذا يعود إلى عدم معرفتهم بطبيعة الاستثمار في مجال التأمين، وبالتالي تخوفهم من مخاطر هذا الاستثمار، وتفضيلهم للاستثمار في مجالات أخرى.

إن الرقم الكبير المعبر عن إجمالي رأس مال شركات التأمين في سورية، يعطي انطباعاً جيداً عن هذا السوق في المحافل الدولية، وخاصة لدى معيدي التأمين، كما أنه يعزز الموقف التفاوضي لسورية في أية اتفاقيات اقتصادية

دولية، ويسهم مساهمة كبيرة في النهضة الاقتصادية التي تشهدها سورية، إضافة إلى أنه يشكل مؤشراً إيجابياً، يمكن البناء عليه وتوجيهه بما يخدم التنمية الشاملة.

كذلك فإن المساهمات الخارجية فيه تشكل دعماً مريحاً لرصيد العملة الصعبة، حيث تفرض قرارات هيئة الإشراف على التأمين والقوانين الناظمة لهذا القطاع تحويل هذه المساهمات إلى الليرة السورية قبل البدء بمزاولة أعمال الشركة.

وجاء دخول هذه الاستثمارات إلى سورية في الوقت الذي كان ينتظرها الاقتصاد السوري وتسعى إليها الحكومة بكل ما أتيح لها من أساليب لجذب رؤوس الأموال من الخارج، فكانت داعماً أساسياً لهذا التوجه ومحفزاً للمستثمرين لدخول سورية برؤوس أموال أكبر، وفي قطاعات مختلفة.

ومن دراستنا لرأس مال شركات التأمين في سورية، ومؤسسيها، وحصص كل منهم، نلاحظ مايلي [5]:

1- إن أكبر شركة تأمين سورية من حيث رأسمالها هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي وهي أول شركة تأمين تكافلي تباشر أعمالها في سورية (باشرت عملها بتاريخ 2008/3/27)

2- إن أغلب المصارف الخاصة السورية تساهم في شركات تأمين: وهي بنك بيبلوس، بنك عودة، بنك سورية والمهجر، بنك سورية الدولي الإسلامي.

3- اقتصر اعتماد الحد الأدنى لرأس المال (850 مليون) على خمسة شركات هي من الشركات الثمانية الأولى التي باشرت أعمالها عام 2006، أما الشركات التي تأسست بعدئذ فقد اعتمدت رؤوس أموال مرتفعة نوعاً ما، وصلت إحداها إلى مليار ونصف المليار ليرة سورية، وأخرى إلى ملياري ليرة سورية، وهو ما يمكن أن نرجعه إلى ازدياد الثقة لدى المؤسسين بالاستثمار في هذا السوق الناشئ، وكذلك رغبتهم باحتلال موقع تنافسي فيه.

ثالثاً: دور التأمين في القطاع الصناعي

1. تأثير التأمين على الصناعة:

للتأمين تأثير كبير وهام على القطاع الصناعي، فالتأمين على الأصول الثابتة في القطاع الصناعي، سيمكن من استبدال هذه الأصول مباشرة في حال تلفها، أو على الأقل يعيدها إلى إنتاجيتها الأصلية في حال حصول أية أعطال فيها، مما يسمح باستمرار العملية الإنتاجية دون توقف، ويحافظ على الموقع التنافسي للمنتجات الصناعية الأمر الذي سيؤدي في النهاية إلى تعزيز ثقة المتعاملين مع تلك المنشآت.

ومن ناحية أخرى، فإن قيام المستثمر بتأمين ممتلكاته سيمكنه من استخدام كل أمواله وأرباحه في استثماراته دون أن يضطر إلى احتجاز أي جزء منها لمواجهة المخاطر المحتملة، وتعويض الخسائر الناتجة عنها، حيث ستتكفل شركة التأمين بهذا التعويض مقابل حصولها على قسط بسيط معلوم يسدد في بداية فترة التعاقد (غالباً ما يكون ذلك بشكل سنوي).

ولا بد من أن نذكر هنا أحد أهم أنواع التأمين في الصناعة وهو تأمين توقف الأرباح، والذي مازال انتشاره ضمن نطاق ضعيف جداً في سورية، وهذا التأمين غالباً ما يكون ملحقاً بوثيقة تأمين أخرى تغطي سبب حدوث هذا التوقف، كأن يكون ملحقاً بوثيقة الحريق ويغطي توقف الأرباح الناتج عن الحريق، وفي هذه التغطية تقوم شركة التأمين بتعويض المؤمن له عن الأرباح التي سيخسرها في حال توقف منشأته عن العمل.

أما التأمين الهندسي فإنه سيوفر الغطاء اللازم لإنشاء المشاريع الجديدة وتركيب الآلات والمعدات وتشغيلها التجريبي وربما يمتد إلى الأعطال التي قد تحصل خلال عشر سنوات من التشغيل الفعلي لهذه الآلات، وطبعاً هذا يعود

إلى امتداد الغطاء التأميني الذي يرغب به المؤمن له، وبالتالي فإن شركة التأمين ستدفع التعويض الكافي والمناسب للمهندسين أو المنفذين (المؤمن لهم) حال وقوع الخطر المؤمن عليه، والذي سيضمن استكمال الأعمال وإنجاز المشاريع في الوقت المحدد لها وكذلك إصلاح الآلات أو استبدالها بما يؤمن استمرار الإنتاج دون توقف، أو بالحد الأدنى لهذا التوقف.

ومن جانب أخر، فإن التأمين على حياة العمال من قبل مالك المنشأة، سيبعث على الطمأنينة لدى هؤلاء العمال، حيث سيضمن لعائلاتهم في حالة الوفاة دخلاً ثابتاً أو تعويضاً مناسباً يكفي لاستمرارهم بحياة كريمة تشبع على الأقل حاجاتهم الأساسية.

وهنا لا يمكننا أن نغفل التأثير الهام للتأمين الصحي وتأمين الحوادث الشخصية على هؤلاء العمال والذي سيضمن لهم العودة إلى العمل بعد تعرضهم لأية إصابة أو مرض و كذلك تعهد المنشأة بنفقات العلاج للعامل المصاب، أو على الأقل، سيضمن لهم ذلك دخلاً ثابتاً في حال عدم تمكنهم من العودة إلى العمل نتيجة لإحدى الإصابات البالغة، أو الأمراض الخطرة، ولا يخفى على أحد الأثر الإيجابي الكبير على إنتاجية هؤلاء العمال في حال منحهم هذه التأمينات، حيث سيمنحهم ذلك حالة من الاستقرار المادي والنفسي تشكل محفزاً للخلق والإبداع والتطور وخاصة في الطبقات الوسطى من المجتمع، والتي تشكل عموداً فقرياً للأنشطة الاقتصادية المختلفة[6].

إن شركات التأمين غالباً ما تفرض استخدام وسائل حماية ضد الأخطار، كاستخدام مطافئ الحريق واستخدام معدات الأمن الصناعي لحماية العمال من الإصابات والأمراض، وهو ما سيخفف من احتمال وقوع الخسارة (في الممتلكات والعمال)، وبالتالي عدم حدوث أي ارتباك أو توقف في العمل.

2. مساهمة قطاع التأمين في الصناعة:

احتل التأمين على مر تاريخه مكاناً بارزاً في مجال الصناعة، و استخدم كطريقة لجمع الأموال اللازمة للاستثمار في هذا المجال، وخاصة من خلال فرع تأمينات الحياة الذي يعتبر من أهم أنواع التأمينات التي تستخدم أموالها في الاستثمارات طويلة الأجل.

حيث بلغت أقساط التأمين على الحياة في العالم أكثر من 2 تريليون دولار (2,393,089,000 $) لعام 2007 بنسبة 59% من إجمالي أقساط التأمين المتحققة في ذلك العام [9].

وفي إطار استثمار أموال التأمين، غالباً ما يتم التمييز بين استثمار رأس المال واستثمار الاحتياطيات الفنية (وهي الجزء المحتجز من الأقساط عن الفترة غير المنقضية من مدة التأمين عند انتهاء السنة المالية)، حيث يشكل رأس المال حقوق المساهمين بالشركة، بينما تعتبر الاحتياطيات الفنية حقوقاً لحملة الوثائق (المؤمن لهم).

وهو الأمر المتبع في سورية حيث صدر عن هيئة الإشراف على التأمين القرار 100/97 تاريخ 2007/7/1 والذي تضمن الأسس الناظمة لاستثمار أموال التأمين بشقيها رأس المال والاحتياطيات الفنية [10].

وقد سمح القرار المذكور باستثمار 75% من **رأس المال** المدفوع، كحد أقصى، في عدة قنوات استثمارية على ألا تزيد نسبة الاستثمار في كل منها عن 15% (وهنا نود التذكير بأن الحد الأدنى لرأس مال شركة التأمين في سورية هو 850 مليون ليرة سورية) وحددت المادة الرابعة من هذا القرار القنوات الاستثمارية بـ: السندات الحكومية، شركات مالية وشركات استثمار، صناديق استثمار تديرها شركات متخصصة شركات الاستثمار العقاري، شركات الخدمة المعلوماتية، شركات قابضة مالية.

أما من ناحية **الاحتياطيات الفنية**، التي ذكرنا كيفية تكوينها سابقاً، فقد سمح القرار 100/97 باستثمار 75% من هذه الاحتياطيات، وفقاً لما يلي:

/20/ بالمائة كحد أدنى لشراء أوراق مالية حكومية أو سندات خزينة أو شهادات مضمونة من قبل الحكومة.

/15/ بالمائة كحد أقصى في سندات تصدر عن جهة مخولة قانوناً.

/15/ بالمائة كحد أقصى في أسهم أو صناديق استثمار.

ألا يزيد مجموع الودائع النقدية وحسابات التوفير وشهادات الادخار عن 50% من هذه الاحتياطيات.

ومن خلال هذا التوزيع نجد أن هيئة الإشراف على التأمين قد سمحت لشركات التأمين باستثمار 15% فقط من الاحتياطيات الفنية بشكل مباشر في القطاع الصناعي (على ألا يزيد المبلغ المستثمر عن 10% من رأس مال المنشأة الصناعية) إضافة إلى النسب المنصوص عليها من رأس المال والتي ذكرناها سابقاً، في ضوء حديثنا عن قنوات استثمار رأس المال.

ولا يمكننا هنا اعتبار أن هذه النسب تحقق المشاركة المطلوبة من قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التي يشكل القطاع الصناعي قاعدتها الأساسية باعتباره المحفز الرئيسي لباقي الأنشطة الاقتصادية الوطنية، كما أن شركات التأمين لم تساهم حتى تاريخه بشكل مباشر في أي مشروع صناعي واقتصرت استثماراتها على الودائع وشهادات الإيداع إضافة إلى المساهمة في تأسيس بعض المصارف الخاصة.

رابعاً: دور التأمين في القطاع الزراعي

يظهر أثر التأمين في القطاع الزراعي من خلال فرع التأمين الزراعي، حيث تعمد الشركات في هذا الفرع من التأمين إلى فرض اتخاذ بعض الإجراءات الوقائية من قبل المزارع (المؤمن له) والتي تحول دون حدوث الأخطار على المحاصيل الزراعية، كإلزام المؤمن له باستخدام المبيدات الحشرية، الأمر الذي يمنع أو يخفف من الخسائر في المحاصيل الزراعية، وهو ما ينعكس مباشرة على القطاع الصناعي من خلال ضمان تزويده بالمواد الأولية اللازمة للصناعات القائمة على الزراعة.

"إن التأمين الزراعي يشجع الفلاح على استخدام التكنولوجيا في الزراعة، حيث أن معظم المزارعين في أي بلد نامٍ يعملون في نطاق محدود للإنتاج والدخل لا يتجاوز حد الكفاف، وبالتالي فإنهم يترددون في استخدام التكنولوجيا خوفاً من نواحي عدم اليقين التي ينطوي عليها الارتفاع بمستويات الديون والإنفاق، وهنا يأتي دور التأمين الزراعي في طمأنة المزارع، بعدم تحمله أية خسائر، مما يشجعه على شراء التكنولوجيا واستخدامها في مزارعه"[7].

كما أن مساهمة التأمين الزراعي في التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، تظهر من خلال مساهمته في تنفيذ السياسة الزراعية للدولة، فالمزارع يلجأ عادة إلى تنويع مزروعاته بغرض حماية نفسه من الخسارة الكبيرة التي قد تلحق به في حال زراعته لمحصول واحد كبير وتعرض هذا المحصول للتلف، كما أنه يعمد إلى زراعة ما يتناسب مع حاجاته المادية والغذائية، دون الاهتمام إلى المحاصيل الزراعية الإستراتيجية، أما مع توفر التأمين الزراعي على تلك المحاصيل الإستراتيجية فإنه لن يتردد في زراعتها، وفقاً لخطة الدولة وسياستها الزراعية [8].

هذا وتعتبر التجربة الهندية في التأمين الزراعي من أعرق وأفضل التجارب في العالم، حيث أن ممارسة هذا النوع من التأمين تنحصر بالحكومة فقط، وقد بدأ تطبيقه منذ العام 1948م ويغطي هذا الفرع من التأمين مخاطر محددة هي: الأمراض، الجفاف، الفيضانات، الحرائق، العواصف والصواعق.

خامساً: الجوانب الاجتماعية لقطاع التأمين:

من الصعوبة تحديد الآثار الاجتماعية لقطاع التأمين نظراً لكونها آثاراً غير مباشرة لذلك نحاول أن نبين بعض هذه الآثار من خلال دراستنا لحجم العمالة الموجودة في شركات التأمين حتى منتصف عام 2008، حيث قام الباحث بدراسة إحصائية لعدد موظفي شركات التأمين بمن فيهم مندوبي المبيعات في تلك الشركات وقد شملت تلك الدراسة شركات التأمين الخاصة فقط دون المؤسسة العامة السورية للتأمين، والجدول الآتي يوضح ما توصلنا إليه:

الجدول رقم (1) عدد العاملين في شركات التأمين السورية الخاصة حتى منتصف العام 2008

اسم الشركة	عدد العاملين بمن فيهم مندوبي المبيعات				المجموع
	ذكور	إناث	سوريون	غير سوريون	
المتحدة	90	66	154	2	156
السورية العربية	60	38	95	3	98
الوطنية	96	54	148	2	150
آروب	56	49	103	2	105
التأمين العربية	72	46	114	4	118
السورية الكويتية	64	37	96	5	101
المشرق العربي	74	34	106	2	108
الثقة – ترست	56	18	70	4	74
الاتحاد التعاوني	7	8	15	0	15
أدونيس – أدير	12	6	16	2	18
العقيلة	19	5	22	2	24
المجموع	606	361	939	28	967
النسبة	62.67	37.33	97.10	2.90	

المصدر: الأقسام المسؤولة عن شؤون العاملين في شركات التأمين المذكورة أعلاه.

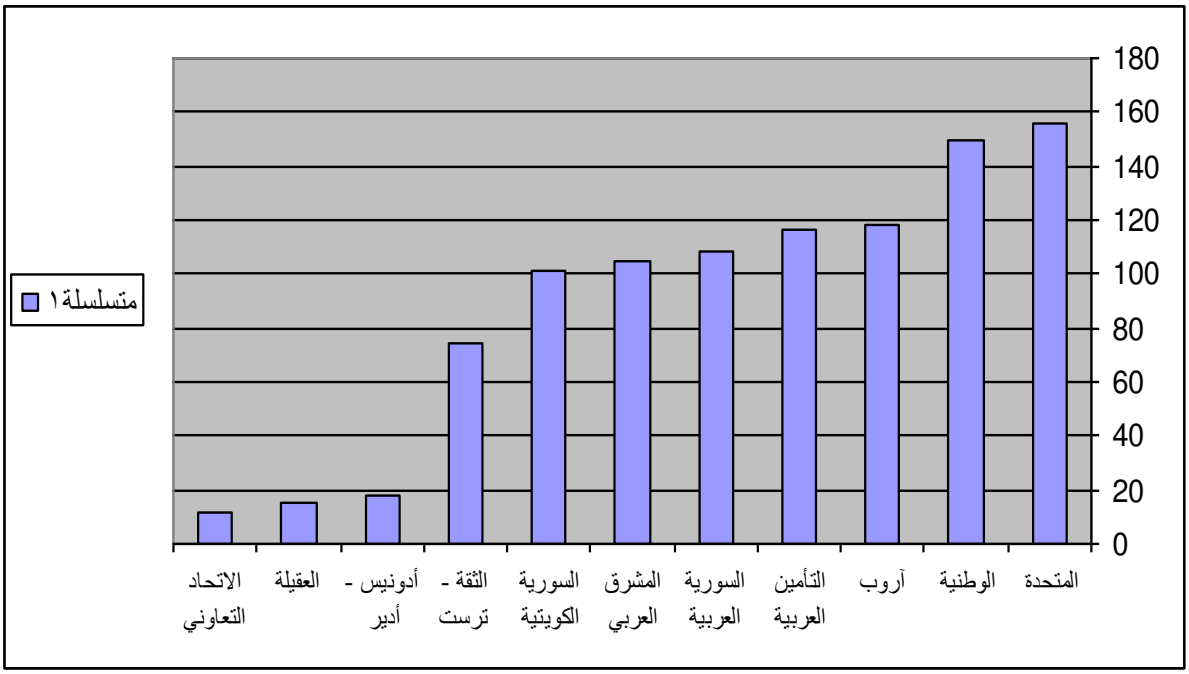

الشكل البياني رقم (1) عدد العاملين في شركات التأمين السورية حتى منتصف العام 2008 (حسب الشركات)

هذا ويركز المرسوم التشريعي /43/ الناظم لسوق التأمين وكذلك قرارات هيئة الإشراف على التأمين على استخدام عمالة سورية في شركات التأمين، وعدم اللجوء إلى العمالة غير السورية إلا في حالات استثنائية بعد موافقة الهيئة عليها، ولمدة محددة.

ويظهر من الجدول السابق أن نسبة العاملين غير السوريين لا تتعدى 3% من عدد العاملين الإجمالي، والذي يقارب الألف موظف وموظفة، رغم أن هذه الشركات لم يمض على مباشرتها العمل أكثر من سنتين، لا بل أن بعضها لم ينقض على مزاولته العمل سوى عدة أشهر.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن العمالة التي ستحققها شركات التأمين في المستقبل لن تقتصر على العاملين في المجال التأميني بل ستتعدى ذلك إلى العمالة التي ستحققها تلك الشركات من خلال مساهمتها بإنشاء شركات استثمارية من طبيعة مختلفة (صناعية أو خدمية أو....)، والتي لا بد لها من أن تستوعب عدداً لا بأس به من العمالة الموجودة بكثافة في السوق السورية.

وإضافة إلى الأثر الاجتماعي للتأمين من ناحية العمالة، فإننا نلحظ هذا الأثر من ناحية أخرى، وذلك من خلال الوظيفة الاجتماعية لبعض أنواع التأمين، حيث أن إشاعة الأمان والاطمئنان في نفوس الأفراد اتجاه أحداث المستقبل ومفاجآت الغد، يعتبر من الأهداف الأساسية التي نشأ التأمين لتحقيقها[12].

فتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير في فرع تأمين السيارات (المسؤولية اتجاه الطرف الثالث) هو تأمين إلزامي في سورية منذ عام 1974 بموجب قانون السير السوري الصادر في ذلك العام، وقد تم التأكيد على إلزامية هذا التأمين وتعديل أسعاره بموجب قانون السير الجديد الصادر عام 2008.

حيث أن الغاية من هذا التأمين هي غاية اجتماعية، إنسانية و وطنية من خلال الحفاظ على المواطنين بأجسادهم وثرواتهم وممتلكاتهم من حوادث السير التي يكون المواطن طرفاً متضرراً فيها بحيث لا تضيع حقوق أي مواطن جراء حوادث سير تعرض لها ولا يد له فيها.

وتأكيداً لهذا الهدف أصدرت هيئة الإشراف على التأمين قراراً بإنشاء ((الصندوق الخاص لتعويض متضرري حوادث السير)) الناتجة عن آليات مجهولة الهوية، وتتألف موارد الصندوق بشكل خاص من خلال تسديد شركات التأمين ما نسبته 1% من الأقساط المتحققة بفرع تأمين السيارات الإلزامي لصالح هذا الصندوق.

ويقوم الصندوق بالتعويض لأي متضرر عن حادث سير ناتج عن مركبة مجهولة، إذا تقدم بالأوراق الثبوتية المطلوبة، بمبلغ يقل عن المبلغ الذي كان سيحصل عليه في حال كشفت هوية المركبة، وذلك منعاً للغش في المطالبات المتعلقة بذلك، وبما يحافظ في الوقت ذاته على الهدف الاجتماعي للتأمين الإلزامي للسيارات.

ومن التأمينات الإلزامية ذات الهدف الاجتماعي أيضاً، تأمين المسافر الذي يطلب من كل مسافر إلى وجهات معينة كالدول الأوروبية مثلاً، ويغطي هذا التأمين الأضرار التي قد يتعرض لها المسافر من وقت سفره حتى عودته، وخاصة مصاريف العلاج في حالة المرض، ويعود ذلك أيضاً إلى امتداد التغطية التي يطلبها المسافر.

ومن التأمينات الأخرى ذات البعد الاجتماعي تأمينات الحياة والصحة والحوادث الشخصية والتي لم تصبح إلزامية في سورية حتى تاريخه، هذه التأمينات ستولد استقراراً اجتماعياً واضحاً لدى كافة المواطنين المؤمنين بهذه الأنواع وخاصة فيما إذا كانوا عمالاً في قطاع أو منشأة ما تمنح هذه التأمينات للعاملين فيها، وكنا شرحنا سابقاً الأثر الكبير لهذه التأمينات في زيادة إنتاجية العمال.

سادساً: التأمين على المستوى العالمي وموقع سورية منه:

تشهد أقساط التأمين على المستوى العالمي نمواً مستمراً يبلغ بين 5–10% سنوياً، حيث ترتفع هذه النسبة ارتفاعاً كبيراً في الدول التي تشهد فترة ازدهار وانتعاش اقتصادي مثل البرازيل 32% عام 2005 وكوريا الجنوبية 20% وتركيا 23% لنفس العام عن العام 2004، وتنخفض هذه النسبة كثيراً إلى حد تصبح معه سلبية في بعض البلدان التي تشهد ركوداً اقتصادياً كأوكرانيا التي انخفضت فيها هذه النسبة إلى (–32%) عام 2005، أو التي أصبح فيها التأمين يشكل ركيزة أساسية في اقتصادها وحالة شعبية بين مواطنيها، تجعل نموه يتذبذب، كسويسرا التي انخفضت فيها نسبة نمو أقساط التأمين حتى بلغت (– 2.6) لعام 2005 [13].

وبغية معرفة دور التأمين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة بشكل موضوعي وعلمي دقيق، كان لابد من دراسة تطور أقساط التأمين ونموها في بعض دول العالم، إضافة إلى مؤشرين هامين هما مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان لعدة أعوام، وكذلك حصة الفرد الواحد من أقساط التأمين في كل بلد منها لنفس السنوات، ويعتبر هذان المؤشران الأصدق تعبيراً عن ترتيب الدول من حيث تطور التأمين لديها.

كما أن الدراسة والتحليل الدقيق للتأمين في بعض دول العالم يساعدنا على معرفة ودراسة الفجوة القائمة بين التأمين في سورية والتأمين في بقية دول العالم، لذا فإننا نعرض في هذا الفصل أقساط التأمين في بعض دول العالم التي اخترناها مراعين في هذا الاختيار أن تكون الدول مختلفة فيما بينها من حيث الواقع الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي، وذلك بهدف معرفة المسافة الحقيقية والموضوعية بين تطور التأمين في سورية وتطوره في العالم.

يتضمن هذا العرض نسبة نمو أقساط التأمين للأعوام 2005–2006–2007، وحصة كل دولة من إجمالي الأقساط العالمية لكل عام من هذه الأعوام، وفي جدول تالي نعرض بياناً بمساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأعوام، أما الجدول الأخير فيتضمن حصة الفرد من أقساط التأمين لكل دولة من الدول المختارة ولنفس السلسلة الزمنية المعتمدة (2005–2006–2007)، وهنا نشير إلى أن أرقام الأقساط ونسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان هي بيانات مأخوذة عن مجلة (سيغما) Sigma التي تصدر عن شركة

(سويس ري) Swiss Re لإعادة التأمين في سويسرا والواردة في أعداد مختلفة من هذه المجلة أما باقي البيانات والنسب فهي من إعدادنا كاملة.

1. أقساط التأمين لبعض دول العالم أعوام 2005-2006-2007

نستعرض في الجدول الآتي أقساط التأمين المتحققة في بعض بلدان العالم المختارة خلال الأعوام 2005-2006-2007، إضافة إلى النمو السنوي لتلك الأقساط، ونسبتها من إجمالي الأقساط العالمية:

الجدول رقم (2) أقساط التأمين في بعض بلدان العالم للأعوام 2005-2007

*** الدول مرتبة تنازلياً حسب حجم أقساط التأمين لعام 2007**

	2005			2006			2007		
	إجمالي أقساط العام (مليون دولار)	نسبتها من الأقساط العالمية %	معدل النمو عن عام 2004	إجمالي أقساط العام (مليون دولار)	نسبتها من الأقساط العالمية %	معدل النمو عن عام 2005 %	إجمالي أقساط العام (مليون دولار)	نسبتها من الأقساط العالمية %	معدل النمو عن عام 2006 %
الولايات المتحدة	1,142,912	33.36	-	1,170,101	31.43	2.37	1,229,668	30.28	5.09
بريطانيا	300,241	8.76	-	418,366	11.24	39.34	463,686	11.42	10.83
اليابان	476,481	13.91	-	460,261	12.36	3.40-	424,832	10.46	7.69-
فرنسا	222,220	6.49	-	251,164	6.75	13.02	268,900	6.62	7.06
ألمانيا	197,251	5.76	-	204,544	5.49	3.69	222,825	5.49	8.93
إيطاليا	139,194	4.06	-	138,679	3.72	0.36-	142,328	3.50	2.63
كوريا. ج	82,933	2.42	-	101,179	2.72	22	116,990	2.88	15.62
كندا	78,723	2.30	-	88,200	2.37	12.03	100,398	2.47	13.82
الصين	60,131	1.76	-	70,805	1.90	17.75	92,487	2.28	30.62
إسبانيا	60,275	1.76	-	65,813	1.77	9.18	74,696	1.84	13.49
سويسرا	41,077	1.20	-	41,758	1.12	1.65-	43,580	1.07	4.36
جنوب إفريقيا	33,186	0.97	-	40,731	1.09	22.7	42,676	1.05	4.77
البرازيل	23,955	0.70	-	30,390	0.82	26.86	38,788	0.96	27.63
روسيا	17,521	0.51	-	21,504	0.58	22.7	29,846	0.73	38.79
ماليزيا	7,227	0.21	-	7,537	0.20	4.28	8,824	0.22	17.07
تركيا	5,713	0.17	-	6,618	0.18	15.84	8,279	0.20	25.09
الإمارات	1,862	0.05	-	2,726	0.07	46.40	3,555	0.09	30.41

مصر	760	0.02	–	843	0.02	10.92	1,090	0.03	29.30
لبنان	664	0.02	–	656	0.02	1.2–	761	0.02	16.00
الجزائر	571	0.02	–	625	0.02	9.45	711	0.02	13.78
الأردن	309	0.01	–	347	0.01	12.29	407	0.01	17.29
سورية	*135*	*0.003*	–	*149*	*0.0041*	*10.38*	*186*	*0.0045*	*25*
مجموع دول العالم	3,425,714		–	3,723,412		*8.69*	4,060,870		*9.06*

المصدر: مجلة Sigma أعداد مختلفة:

- Swiss Re Company. *The World Insurance 2005*. Sigma, Switzerland, No.5, 2006, 30-38.
- Swiss Re Company. *The World Insurance 2006*. Sigma, Switzerland, No.4, 2007,
- Swiss Re Company. *The World Insurance 2007*. Sigma, Switzerland, No.3, 2008, 33-42.

– موقع هيئة الإشراف على التأمين على شبكة الانترنت www.sisc.sy

– مجلة عالم المال، وزارة المالية، دمشق، العدد صفر، آب 2005، ص 17.

نلاحظ من الجدول أعلاه، مايلي:

1– استمرار الولايات المتحدة الأمريكية في صدارة دول العالم بالنسبة لمبلغ أقساط التأمين، وحفاظها على نمو هذه الأقساط سنوياً بنسب متفاوتة، رغم تراجع نسبة مساهمة هذه الأقساط من إجمالي أقساط العالم، حيث انخفضت هذه المساهمة من 33% عام 2005 إلى 31% عام 2006 لتصل إلى 30% عام 2007، أما اليابان فقد استمرت أقساطها في التراجع في كل عام من الأعوام المذكورة عن العام الذي يسبقه.

2– تتفوق الدول الأوروبية على كل المجموعات الإقليمية بالنسبة لحجم أقساط التأمين، وتتصدر هذه الدول بريطانيا التي تعتبر الموطن الأول للتأمين، وتحتضن حالياً أشهر مدارس ومعاهد تعليم التأمين كما تتضمن مجمع مكتبتي التأمين المعروف باللويدز (Lloyd 's).

3– نلاحظ بوضوح النمو الملفت لأقساط التأمين في كوريا الجنوبية البالغ حوالي 20% سنوياً في هذه الأعوام، الأمر الذي يشير إلى الانتعاش الاقتصادي العام الذي يشهده هذا البلد والدور الذي يلعبه قطاع التأمين في اقتصاده الوطني.

4– تتصدر الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث أقساط التأمين، للأعوام الثلاثة الخاضعة للدراسة، وبنسب نمو مرتفعة سنوياً وصلت إلى 46% عام 2006.

5– تتراجع الصين وروسيا خلف معظم الدول الأوروبية وأمريكا وكندا من حيث أقساط التأمين رغم التعداد السكاني الكبير و الامتداد الجغرافي الواسع، وربما يعود ذلك إلى اعتمادهم سابقاً النظام الاشتراكي (الشيوعي) الذي لم يسمح للقطاع الخاص بالعمل إلا في نطاق محدود، الأمر الذي أدى إلى ضعف التطور في أساليب وأنواع التأمين.

6– التأثير الكبير للحروب والكوارث في زيادة الطلب على التأمين، حيث نجد أن نسبة نمو أقساط التأمين في دول جنوب شرق آسيا والصين هي الأعلى عام 2007، حيث بلغت في الصين 30.62% بعد أن كانت 17.75% عام 2006، وفي ماليزيا 17.07% بعد أن كانت 4.28% عام 2006، وهذا يعود إلى المخاوف التي سادت بعد كارثة التسونامي أواخر عام 2006، وفي لبنان بلغت نسبة النمو 16% عام 2007 بعد أن كانت (–1.2%) لعام 2006،

وذلك بعد اتضاح حجم الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي سببها العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز – آب 2006، والتي أدت إلى ازدياد الطلب على التأمين بشكل كبير جداً.

7- حقق الأردن أدنى رقم للأقساط الإجمالية لعام 2007، ويبلغ 407 مليون دولار، وهو ما يوضح التدني الكبير في حجم أقساط التأمين السورية مقارنة مع بقية دول العالم والتي قاربت الـ 200 مليون دولار فقط لعام 2007 (سعر صرف الدولار 50 ليرة سورية).

8- يظهر التدني الكبير في حجم أقساط التأمين في سورية على مر السنوات الخاضعة للدراسة، ففي عام 2005 بلغت هذه الأقساط 135 مليون دولار بنسبة مساهمة من الأقساط العالمية 0.003%، ويعود هذا الانخفاض في ذلك العام إلى انفراد المؤسسة لعامة السورية للتأمين بالعمل في سوق التأمين السورية، وما نتج عن ذلك من ضعف في الأساليب التسويقية وعدم طرح منتجات تأمينية جديدة إضافة إلى العوامل الأخرى المتعلقة بالثقافة التأمينية.

أما في العام 2006، فقد بلغت نسبة نمو هذه الأقساط 10.38% عن العام 2005، بحجم أقساط 149 مليون دولار أمريكي، بنسبة مساهمة من الأقساط العالمية 0.004%، ويعود هذا الارتفاع إلى النمو الطبيعي في سوق التأمين السورية نتيجة التأمينات الإلزامية المتمثلة بتأمين السيارات تجاه الغير وبعض أنواع التأمين الهندسي والبحري، إضافة إلى مباشرة ثمانية شركات خاصة لعملها التأميني خلال النصف الثاني من ذلك العام، وممارستها لكافة أنواع التأمين المعروفة في السوق إضافة إلى إدخالها أنواعاً جديدة من وثائق التأمين كالتأمين الصحي وبعض أنواع تأمينات الحياة.

كما أن جزءاً مهماً من هذه الأقساط كان يمثل عودة لأقساط تأمين كان يجري في الخارج حيث أن 60% من الوثائق المصدرة هي وثائق عائدة إلى سورية بعد أن كانت تحرر في الخارج [16].

وفي العام 2007 بلغت نسبة نمو الأقساط 25% وهي نسبة مرتفعة عالمياً، ووصلت مساهمتها من إجمالي أقساط العالم إلى 0.0045% بأقساط بلغت 186 مليون دولار (حسب سعر الصرف 50 ليرة للدولار الواحد) ويعود هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها:

أ – نشاط شركات التأمين الخاصة في بعض فروع التأمين التي كانت ضعيفة ومحدودة الانتشار في السوق السورية مثل التأمين الصحي وتأمينات الحياة، حيث بلغت أقساط التأمين الصحي ما نسبته 3% من إجمالي أعمال الشركات في مختلف فروع التأمين.

ب – الاتفاقيات المعقودة بين شركات التأمين والمصارف بهدف تسويق التأمين، وخاصة من خلال شراء السيارات بقروض مصرفية مقابل التأمين الشامل على تلك السيارات.

ج – المنافسة القوية الحاصلة في السوق التأميني، والتي أدت إلى استخدام أساليب تسويقية أكثر فعالية.

2. مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

يشكل هذا المؤشر تعبيراً واضحاً عن موقع التأمين في الاقتصاد الوطني لبعض دول العالم، الأمر الذي لا يمكن معرفته بمجرد معرفة حجم الأقساط في كل دولة من هذه الدول.

الجدول رقم (3) مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لبعض بلدان العالم بين عامي (2005-2007)

- **الدول مرتبة تنازلياً حسب مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2007**

	مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي		مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي

الدولة	2005	2006	2007
بريطانيا	12.4	16.5	15.7
ج.أفريقيا	13.87	16	15.3
كوريا.ج	10.2	11.1	11.8
سويسرا	11.1	11	10.3
فرنسا	10.2	11	10.3
اليابان	10.5	10.5	9.6
الولايات المتحدة	9.1	8.8	8.9
كندا	6.9	7	7
ألمانيا	6.7	6.7	6.6
إيطاليا	7.5	7.2	7
إسبانيا	5.3	5.4	6.6

الدولة	2005	2006	2007
ماليزيا	5.4	4.9	4.6
لبنان	3.1	3	3.4
البرازيل	3	2.8	3
الصين	2.7	2.7	2.9
الأردن	2.5	2.4	2.6
روسيا	2.2	2.3	2.4
الإمارات	1.5	1.7	1.9
تركيا	1.5	1.6	1.7
مصر	0.8	0.8	0.9
الجزائر	0.5	0.5	0.5
سورية*	–	–	–

المصدر: مجلة سيغما، أعداد مختلفة:

- Swiss Re Company. *The World Insurance 2005*. Sigma, Switzerland, No.5, 2006, 30-38.
- Swiss Re Company. *The World Insurance 200*6. Sigma, Switzerland, No.4, 2007, 33-40
- Swiss Re Company. *The World Insurance 2007*. Sigma, Switzerland, No.3, 2008, 33-42.

* لم نستطع الحصول على بيانات دقيقة عن هذا المؤشر في سورية.

نلاحظ من الجدول السابق، أن مؤشر مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي يعطي صورة أكثر وضوحاً وواقعية عن تطور قطاع التأمين في البلدان المستهدفة بالدراسة، ونورد فيما يلي أهم الدلالات والمؤشرات التي توصلنا إليها في ضوء دراسة هذا الجدول:

– تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز السابع من حيث مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تحتل الصدارة من حيث حجم الأقساط السنوية، وهو ما يؤكد قصور مؤشر حجم الأقساط عن إعطاء صورة واضحة عن تطور قطاع التأمين.

– يقع لبنان في مرتبة متقدمة إقليمياً من حيث مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي حيث تبلغ نسبة هذه المساهمة حوالي 3% ويتفوق في ذلك على كافة الدول العربية ودول منطقة الشرق الأوسط، حيث يعتبر التأمين من الحاجات الضرورية لدى المواطن اللبناني، إضافة إلى تطور الأساليب التسويقية في هذا المجال.

– هناك فجوة كبيرة بين التطور التأميني في أغلب بلدان العالم وتطور التأمين في سورية حيث لم تتجاوز نسبة مساهمة التأمين في الناتج المحلي الإجمالي لسورية، حتى تاريخه وفي أي سنة من السنوات الـ 1%، لا بل أنها وحتى العام 2005 لم تتجاوز الـ 0.5% وذلك وفقاً لتقديرات معظم القائمين على قطاع التأمين، وإذا ما قارنا هذه النسبة مع النسبة المقابلة لها في الدول العربية المستهدفة بدراستنا، فإننا سنلحظ بوضوح حجم هذه الفجوة.

3. حصة الفرد من أقساط التأمين:

ويرتبط هذا المؤشر بشكل أساسي بعدد السكان في كل دولة، و بحجم أقساط التأمين فيها، ليأتي معبراً عن مدى انسجام قطاع التأمين مع المعطيات الاجتماعية الموجود في كل دولة.

الجدول رقم (4) حصة الفرد من أقساط التأمين لبعض بلدان العالم بين عامي (2005-2007)

*** الدول مرتبة تنازلياً حسب حصة الفرد من أقساط التأمين لعام 2007**

	2005			2006			2007		
الدولة	عدد السكان مليون نسمة	أقساط التأمين (مليون دولار)	حصة الفرد (دولار)	عدد السكان مليون نسمة	أقساط التأمين (مليون دولار)	حصة الفرد (دولار)	عدد السكان مليون نسمة	أقساط التأمين (مليون دولار)	حصة الفرد (دولار)
بريطانيا	59.6	300,241	5,038	60.6	418,366	6,904	61	463,686	7,601
سويسرا	7.4	41,077	5,551	7.5	41,758	5,568	7.9	43,580	5,516
فرنسا	60.1	222,220	3,698	60.5	251,164	4,152	63.04	268,900	4,241
الولايات المتحدة	294.9	1,142,912	3,876	298.2	1,170,101	3,924	300.9	1,229,668	4,087
اليابان	127.2	476,481	3,746	128.2	460,261	3,590	128	424,832	3,319
كندا	32.1	78,723	2,453	32.6	88,200	2,706	32.9	100,398	3,052
ألمانيا	82.6	197,251	2,388	82.7	204,544	2,473	82.07	222,825	2,715
إيطاليا	57.5	139,194	2,421	58.3	138,679	2,379	58.5	142,328	2,433
كوريا. ج	48.6	82,933	1,706	48.8	101,179	2,073	49.01	116,990	2,387
إسبانيا	41.4	60,275	1,456	43.5	65,813	1,513	43.9	74,696	1,702
جنوب إفريقيا	46.4	33,186	715	47.6	40,731	856	48.6	42,676	878
الإمارات	4.5	1,862	414	4.7	2,726	580	4.4	3,555	808
ماليزيا	25.5	7,227	283	25.8	7,537	292	26.6	8,824	332
روسيا	142.6	17,521	123	142.5	21,504	151	142.5	29,846	209
البرازيل	185.8	23,955	129	188.9	30,390	161	191.8	38,788	202
لبنان	3.6	664	184	3.6	656	182	4.1	761	186
تركيا	72.6	5,713	79	74.2	6,618	89	74.9	8,279	111
الصين	1,297.80	60,131	46	1,323.60	70,805	53	1,328.30	92,487	69.62
الأردن	5.7	309	54	5.8	347	60	5.9	407	69
الجزائر	32.9	571	17	33.4	625	19	33.9	711	21
مصر	74	760	10	75.4	843	11	75.5	1,090	14
سورية	*18*	*135*	*7.5*	*18.8*	*149*	*7.9*	*19.4*	*186*	*9.5*
مجموع دول العالم	6,448.70	3,425,714	*531*	6,551.30	3,723,412	*568*	6,682.50	4,060,870	*608*

المصدر: مجلة سيغما، أعداد مختلفة:

- Swiss Re Company. *The World Insurance 2005*. Sigma, Switzerland, No.5, 2006, 30-38.
- Swiss Re Company. *The World Insurance 2006*. Sigma, Switzerland, No.4, 2007, 33-40
- Swiss Re Company. *The World Insurance 2007*. Sigma, Switzerland, No.3, 2008, 33-42.

- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العام 2005.
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العام 2006.
- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، العام 2007.

من دراستنا للجدول أعلاه، نلاحظ مايلي:

1- تقع الدول الصناعية الكبرى وسويسرا غالباً ضمن المراكز العشرة الأولى عالمياً بالنسبة لمختلف مؤشرات التأمين المدروسة، وهو ما يدل على التأثير الإيجابي المتبادل بين التأمين وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني.

2- في الوقت الذي يسبب التعداد السكاني الكبير في دولة ما، عائقاً في وجه تطورها الاقتصادي، كذلك الحال بالنسبة للتأمين فالنمو السكاني الكبير يسبب تلاشياً لإيجابيات هذا القطاع وتطوره.

ففي حين حققت بعض الدول نمواً لافتاً في حجم أقساط التأمين ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فإنها حققت تراجعاً واضحاً بالنسبة لحصة الفرد من أقساط التأمين، الأمر الذي يعود إلى تزايد عدد السكان في تلك الدول بنسب تفوق نسبة نمو أقساط التأمين فيها، وهو ما يدل على ضعف الإقبال الشعبي على التأمين لأسباب عديدة أهمها انخفاض مستوى معيشة المواطن في تلك البلدان والذي يعود في أحد أسبابه إلى ذلك التزايد السكاني الكبير.

ففي الصين بلغت أقساط التأمين 92.4 مليار دولار لعام 2007، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 2.9%، بينما بلغت حصة الفرد في أقساط التأمين 69.6 دولار أمريكي فقط.

أما في مصر فقد بلغت أقساط التأمين 1.09 مليار دولار لعام 2007، بنسبة مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي 0.9% بينما بلغت حصة الفرد من أقساط التأمين 14 دولار أمريكي فقط.

3- تبلغ حصة الفرد من أقساط التأمين في الأردن 69 دولار أمريكي لعام 2007 وفي لبنان 186 دولاراً في العام نفسه، في حين لم تتجاوز العشرة دولارات في سورية حتى تاريخه، وهو ما يعتبر مؤشراً إضافياً لحجم الهوة التأمينية القائمة بين سورية ودول العالم، حيث بلغت حصة الفرد من أقساط التأمين في سورية 9.5 دولاراً فقط للعام 2007 مقابل 7.9 دولاراً للعام 2006 و 7.5 دولاراً للعام 2005، ومن أسباب ذلك الزيادة السكانية المرتفعة سنوياً في سورية، مقابل الضعف الكبير القائم في الثقافة التأمينية وكذلك ضعف انتشار التأمين جغرافياً وشعبياً بالشكل المطلوب لمواكبة تلك الزيادة، إضافة إلى انخفاض مستويات الدخول، الأمر الذي جعل التأمين في آخر سلم أولويات المواطن، هذا إن وجد ضمن رغباته وحاجاته.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

1- للتأمين أثر كبير وهام في النشاط الصناعي من خلال تأمين الآلات ضد العطل الميكانيكي والتأمين ضد الحريق بشكل خاص، حيث يسهم التأمين في استمرار العمل والإنتاج دون توقف، وفي تعويض الخسائر المتحققة في هذا المجال.

2- تلجأ شركات التأمين على مستوى العالم إلى استثمار أموالها في عدة مجالات ومنها المجال الصناعي، وذلك من خلال رأسمالها أو احتياطياتها الفنية، وخاصة الاحتياطيات الفنية لتأمينات الحياة، كذلك الأمر في سورية، فإن شركات التأمين تتمكن من استثمار جزء من أموالها في النشاط الصناعي، لا بل أن القرارات الناظمة لسوق التأمين تشجع على هذا الاستثمار، مما يجعل قطاع التأمين رافعة من روافع الكفاءة الاقتصادية للقطاع الصناعي.

3- يسهم قطاع التأمين بتنمية القطاع الزراعي حيث يؤدي التأمين الزراعي إلى تشجيع الالتزام بالسياسة الزراعية للدولة وتطوير زراعة المحاصيل الإستراتيجية.

وكذلك من خلال تعويض المزارع عن خسائره الزراعية، الأمر الذي سيمكنه من الاستمرار في العمل الزراعي، ويشجعه على استخدام التكنولوجيا في هذا العمل.

4- تمتد آثار قطاع التأمين لتشمل الجوانب الاجتماعية في الاقتصاد، وذلك من خلال مساهمة هذا القطاع في حل مشكلة البطالة من حيث العمالة التي يحققها سواء في النشاط التأميني المباشر أو في الشركات التي يسهم هذا القطاع بتأسيسها.

كذلك من خلال بعض أنواع التامين ذات البعد الاجتماعي كتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير وتأمينات الحياة والصحة والسفر.

5- هناك ارتباط كبير بين تطور قطاع التأمين والتطور الاقتصادي العام في مختلف بلدان العالم ويظهر ذلك بوضوح في الدول الصناعية الكبرى حيث التطور الإيجابي الكبير في الاقتصاد متوافقاً مع التطور التأميني، كذلك في معظم الدول الأفريقية والآسيوية حيث يضعف النمو الاقتصادي والتأميني بشكل متوازٍ.

التوصيات:

انطلاقاً من الاستنتاجات التي توصلنا إليها من خلال بحثنا هذا، فإننا نوصي بما يلي:

1- تطبيق إلزامية تأمين الآلات الصناعية ضد العطل الميكانيكي ضماناً لاستمرار الإنتاج.

2- زيادة النسب المسموح بها لشركات التأمين في استثمار أموالها في المجال الصناعي كونه يشكل القاعدة الأساسية للتنمية الشاملة.

3- العمل على توفير قاعدة بيانات حول النشاط الزراعي في سورية والكوارث التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية ووضعها في متناول شركات التأمين تشجيعاً لها على إعداد وتسويق وثائق التأمين الزراعي.

أو على الأقل قيام المؤسسة العامة السورية للتأمين مبدئياً بطرح هذا النوع من التأمين.

4- العمل على تعزيز الدور الإيجابي للتأمين في النواحي الاجتماعية من خلال توسيع قاعدة المؤمن لهم عن طريق تحسين جودة المنتج التأميني وتخفيض أسعاره، وكذلك تعزيز الثقافة الشعبية التأمينية بالتشارك فيما بين جميع المعنيين والقائمين على القطاع التأميني في سورية.

5- القيام بدراسات تحليلية مفصلة لقطاع التأمين في بعض الدول ذات الظروف الاقتصادية المشابهة لسورية، والتي تتفوق علينا في المجال التأميني، بهدف الاستفادة من تجارب تلك البلدان للنهوض بقطاع التأمين السوري، وزيادة مساهمته في التنمية الشاملة.

المراجع:

1- العجمي، حسين. *التأمين الأسس والممارسة*، معهد البحرين للعلوم المالية والمصرفية، البحرين، الفصل الأول، 3،2005.

2- عبد الله، أمين. *التأمين في سورية بين النظرية والتطبيق*، الجمعية التعاونية للطباعة، دمشق،2000، 76-78.

3- عبد الله، أمين. *التطورات التشريعية والعملية لصناعة التأمين في سورية*، مطابع الإدارة السياسية، دمشق،2008،94-95.

4- الاتحاد السوري لشركات التأمين، بيانات غير منشورة.

5- هيئة الإشراف على التأمين، بيانات غير منشورة.

6- عبود، عبد اللطيف. 2002، *التأمين راكب أول في قطار العولمة*، مجلة التأمين والتنمية، العدد 2، ص 7، أيلول تشرين الأول، مكتب خدمات التأمين وإعادة التأمين، دمشق.

7- درويش، محمد كامل. 1996، *إدارة الأخطار واستراتيجيات التأمين المتطورة في ظل اتفاقية الغات*، الطبعة الأولى، دار الخلود، بيروت.

8- RIPOLL,J. *(Contribution Of Agricultural Insurance Towards Economic Development)* UNCTAD Reprint Series, No 7. 2004,3.

9- Swiss Re Company. *The World Insurance 2007*. Sigma, Switzerland, No.3,2008, 33-42.

10- القرار 100/97 تاريخ 2007/7/1، الصادر عن رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين.

11- هيئة الإشراف على التأمين، الإحصائية السنوية لشركات التأمين السورية لعام 2007، موقع الهيئة على شبكة الانترنت WWW.SISC.SY.

12- الزعتري، علاء الدين. 2007، *معالم اقتصادية في حياة المسلم*. بيت الحكمة، الطبعة الثانية.

13- Swiss Re Company. *The World Insurance 2005*. Sigma, Switzerland, No.5. 2006, 30-38

14- Swiss Re Company. *The World Insurance 200*6. Sigma, Switzerland, No.4. 2007, 33-40

15- وزارة المالية. آب 2005، مجلة عالم المال، دمشق، العدد صفر، ص17.

16- الحسين، محمد. ورقة عمل مقدمة لملتقى دمشق التأميني الثاني، 13-2006/11/14.

17- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2005، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، مواضع مختلفة.

18- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2006، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، مواضع مختلفة.

19- المجموعة الإحصائية السورية لعام 2007، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، مواضع مختلفة.